## المحاضرة الثالثة: الوضعية الإقتصادية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962، برسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965 إلى سنة 1980 تركز أساساً على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي ، مستغلة في ذلك الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، وساعدتها عدة ظروف أخرى دولية مثل إنخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية وإرتفاع البترول أي الحصول على المصدر الخارجي لتمويل مشاريعها.

وفي أواخر الثمانينات ظهرت أزمة خانقة هزت الاقتصاد الوطني لتبين هشاشة الاقتصاد وهذا لظهور الاختلال في التوازن الاقتصادي الكلي أرجعها البعض لسوء التخطيط والتسيير بالمؤسسات الوطنية، أما البعض الأخر فقد نظر إليها من وجهة نظر أخرى وأرجعها لاعتماد الجزائر سياسة التمويل التي تتركز على 98% من الصادرات الوطنية.

ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي، شرعت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد ، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ومحدودة كما أن إنهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الطين بلة مما إستدعى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة إمتدت من سنة 1989 إلى غاية سنة 1998، ثم جاءت مرحلة جديدة مع عودة إرتفاع أسعار النفط من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية، تم إستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسات تنموية ، ضمن ماسمي ببرامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009، ومامميز هذين المرحلة هو تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما وضعت الجزائر برنامج جديد إلى غاية سنة 2014، وهي مرحلة التحول من الريع إلى القيمة المضافة، وصولا الى مرحلة الاقتصاد الجديد 2016

**شهد الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة** ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه فإنه يمكن رد عوامل تطور السياسة الإقتصادية الكلية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي المحدد الإقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الإقتصادي، والمحدد الإجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والخارجية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي والنقدي الناتج عن قطاع النفط.

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً صعبا للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات61-62 وسياسة الأرض المحروقة التي إنتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين.

**1- الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال:**

وقد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وزادت تعقيداً وتجلى ذلك في مايلي:

- ✓ غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم ووظائفهم (50000 إطار سامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني)، و قد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل و إمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90 % منهم أميون
- ✓ أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، و في جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكي.
- ✓ انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية و توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة* إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين 63/62 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، و بموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين 63/60 بنسبة 35 % و في نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55 %.
- ✓ وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.
- ✓ الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي و الأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية و تفتقر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات مثل: PHILIS, CABLAF, ,SNAF,.ALLUMAF RENAULT, BERLIET, .
- ✓ فجر الاستقلال كانت الزراعة و الخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و 20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة بمفهوم*G.Debernis* في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

**2- الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال المرحلة الانتقالية (1962-1966):**

بعد خروج المستعمر من الجزائر سنة 1962 تركوا وراءهم إقتصاداً مشوهاً بعد 132 سنة من الإحتلال، واجهت الجزائر المستقلة العهد الجديد في ظروف صعبة جداً تتميز بمايلي:

- تحويل كل الادخارات والأموال إلى الخارج، وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة، فقد سجل في شهر جوان 1962 تحويل عن طريق القطاع البنكي 750 مليون فرنك فرنسي، أما التحويلات خارج القطاع البنكي فلم يتم حصرها.

* برمج هذا المشروع قبل الإستقلال خلال الفترة(1959-1964)، وإستناداً لماعليه معاهدة إيفيان 1962، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من اجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة.

- خروج الإطارات واليد العاملة المؤهلة من الإدارة خصوصاً وتفريغها من الوثائق الضرورية لشل الجهاز الإداري، وفي هذا الإطار فقد تم تسجيل خروج 50000 إطار رفيع المستوى، و35000 إطار متوسط المستوى، و100000 عامل مهني.
- ترك 900000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة التي كانت مملوكة من طرف المعمرين مع الصناعات التحويلية الحرفية في حالة شغور حتى يوضع الإنتاج الوطني أمام عجز تام.
- يتكون الإقتصاد في عمومه من النشاط الفلاحي ومن النشاط الصناعي الإستخراجي الحرفي بنسبة 80%.
- ترتبط المبادلات التجارية الخارجية مع فرنسا بنسبة 85%، من الصادرات توجه لفرنسا و80% من الوردات تأتي من فرنسا كذلك.
- بنية قاعدة ضعيفة لاتشجع على تحسين النشاط الإنتاجي مثل الطرقات المنجزة والمطارات والخطوط الكهربائية وغيرها من الأسس الأخرى.
- قطاع مالي ومصرفي يمثل إمتداد لفروع بنوك أجنبية وبالخصوص الفرنسية.
- حالة إجتماعية صعبة مثل إرتفاع البطالة وإعادة إسكان المتضررين من الحرب وتسوية الأوضاع المادية للأرامل، ومشكلة التكفل بالجيل الصاعد من أبناء جيل الثورة والإسراع لإعادة تسيير القطاع الإنتاجي والجهاز الإداري، وأمام هذا الوضع تطلب الأمر من السلطات أخذ بعض التدابير في المجال المالي لضمان التمويل والتموين، وفي المجال التقني لضمان تأطير سير التنمية.

**و أمام هذا الوضع الصعب** لم يكن أمام القادة الجزائريين آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959 – 1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، و ذلك استنادا إلى اتفاقية افيان 1962 التي تتعهد فيها الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي و التقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة و إكمالها.

وأمام تلك الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة، كان حتما على الجزائر أن تواجه هذه التحديات مهما كانت تعقيداتها، و رغم الإمكانيات المحدودة جدا في كل من المجال المالي لضمان التمويل و التموين، و المجال الفني لضمان تأطير سير التنمية، حيث قامت باتخاذ التدابير التالية:

لذلك كان لابد على السلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:

- **الاتجاه الأول** : **التسيير الذاتي**" للأملاك دون مالك و لاسيما منها المزارع و الوحدات الصناعية التي تركها المعمرون ( مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، فالهجرة الجماعية

للمستعمرين أعطت صفة التضامن للجزائريين في المصانع القليلة الشاغرة وفي المزارع المهجورة لاستغلالها بتكوين لجان تتولى هذه المهمة بغرض الوصول إلى الأهداف التالية:

- جرد لكل ماتركه المعمرون من أدوات ومعدات وأملاك.
- تحويل كل ماتركه المعمرون ووضعه تحت تصرف الدولة ورقابتها وهي الوحيدة المالكة له.
- منع الخواص من إنشاء الوحدات الإنتاجية أو التوسع فيها في حالة وجودها.

- **الاتجاه الثاني : تبني الاختيار الاشتراكي،** و الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام 1956، و في ميثاق طرابلس 1962 ، و في ميثاق الجزائر 1964 الذي يتبنى الاشتراكية و يرفض تطبيق النظام الرأسمالي، و هكذا ظهر الدور القيادي للدولة في التنمية، و ازداد الاقتناع بأسلوب الإنتاج الاشتراكي، و بفعاليته في تحقيق الأهداف التالية التي يحددها ميثاق 1976

و هي:

- ✓ دعم الاستقلال الوطني؛
- ✓ إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان؛
- ✓ ترقية الإنسان و توفير أسباب تفتح شخصيته و ازدهارها.

- **الاتجاه الثالث التخطيط:** أكد برنامج طرابلس سنة 1962 على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني، و جاء هذا التأكيد مرة أخرى في ميثاق الجزائر بتاريخ 15أفريل 1964، ليحدد دوره الحيوي في تحقيق التغيرات الكمية و النوعية في سير انجاز المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، و في نفس السياق، حدد الميثاق الوطني الذي صادق عليه الشعب سنة 1976، دور التخطيط في تحديد أكثر عمقا و وضوحا، و وضعه في إطار التوجيهات الرئيسية لسياسة التنمية، و لهذا بات من الضروري، بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال، أن تشرع الجزائر في اعتماد أسلوب التخطيط، و دخلت في هذا العهد الجديد سنة 1967بتطبيق أول مخطط يتمثل في المخطط الثلاثي 1967-1969 ، الذي تبعته بعد ذلك سلسلة من المخططات الأخرى.
- **<u>الاتجاه الرابع:</u>** إنشاء دواوين و شركات وطنية سواءا لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطورها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات؛ من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (Sonatrach) في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في سنة 1964، شركة (SNS) المتخصصة في قطاع صناعة الحديد سنة 1964، وشركة (SOMEA) المتخصصة في الصناعة الميكانيكية و الطائرات.
- **<u>الاتجاه الخامس</u>** :إتخاذ الدولة إجراءات سياسية تاريخية هامة متمثلة بصفة خاصة في التأميمات التالية:

- ✓ تأميم جميع أراضي المعمرين و جميع الأملاك الشاغرة، و تطبيق نظام التسيير الذاتي طبقا لتنظيمات مراسيم مارس و أكتوبر 1963 و ديسمبر 1968.
- ✓ تأميم جميع أراضي المعمرين سنة 1963 وأصبحت تسير ذاتيا.
- ✓ تأميم المناجم في ماي 1966 من دون المحروقات،و قد عكس إنشاء مجمع سونا طراك في سنة 1963 و المكلف باستئناف الإنتاج البترولي و الغازي للبلد و إنشاء البنك الوطني الجزائري هذه الإرادة السياسية لتلك الحقبة و الرامية إلى المضي نحو تحقيق التشييد الاقتصادي لبلد سجل تأخرا كبيرا كان يجب ملأه بسبب الفترة الاستعمارية الطويلة.
- ✓ تأميم جميع البنوك الأجنبية والنظام البنكي سنتي 1966 و1967 مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13.
- ✓ إحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.

- **تنمية المشاريع الاستثمارية التنموية:** لقد نفذت الدولة بعض الاستثمارات خلال هذه المرحلة كبداية لإنطلاق عملية التنمية وهذا مايوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (01) : حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)**

**الوحدة: مليون دينار جزائري**

| القطاعات السنوات | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 60.80 | 147.90 | 98.20 | 654.80 |
| الصناعة | 151.00 | 131.60 | 156.80 | 810.30 |
| مجموع القطاعات | 1179.20 | 1829.70 | 1562.70 | 6442.80 |

***source*** *:Benissad Hocine,**la reforme économique en Algérie**,opu,2eme edition,Algerie,1991,p:16*

من الجدول يتضح أن الاستثمارات كانت ضعيفة في عمومها بسبب ضعف التمويل الداخلي أوقلة التراكم لغياب الإمكانيات المالية، ومن الواضح أن قطاع الصناعة إستفاد بحصة كبيرة بهدف بناء قاعدة صناعية عريضة، علماً أن القطاع العمومي بدأ ينمو منذ سنة 1966 وورث ملكياته عن المستعمر أو كون من طرف الدولة، هذا ويحق لنا أن نتسأل لماذا خلال هذه الفترة لم يتم إنشاء القطاع العام إلى غاية سنة 1966، والتي إمتازت بركود إقتصادي، فلا البرجوازية الأجنبية ولا المحلية أخذت بزمام المبادرة لإدارة النشاط الإقتصادي، بل كانت إستراتيجية الرأسمال الأجنبي الفرنسي هو إحتكار قطاع المحروقات وتفضيله عن القطاع الزراعي أو حتى التصنيع.

### 3. السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال المرحلة 1963-1966:

وبخصوص السياسة الاقتصادية التي تم انتهاجها لتحقيق التنمية خلال هذه المرحلة كانت من خلال الحديث عن الاستقلال الاقتصادي "بتأميم الثروات وجزء من تجارة الجملة التي كان يسيطر عليها الأجانب، وكذا كل المؤسسات المالية في البلاد، و نبذ تام للتنمية على النمط الرأسمالي، ولكن تعدو أن تكون هذه التوجهات عبارة عن قرارات سياسية لا غير، أما النموذج الاقتصادي فقد حدد على شكل

عموميات، اعتبرت الزراعة في بداية البرنامج القاعدة الأساسية للتنمية، أما القطاع الصناعي فهو لخدمة الزراعة".

لقد تم الإشارة إلى إستراتيجية التنمية في مؤتمر طرابلس 1962 و خلال ميثاق الجزائر 1964، حيث اعتقد المجتمعون في مؤتمر طرابلس أن مهام التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تتطلب توحيد وحشد كل الطاقات، واحتكار الدولة لكل النشاطات الأساسية، فالسلطة السياسية هي السلطة المسؤولة عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، يجب الاهتمام بالاقتصاد، المجتمع، والمجال الدولي قصد تحرير الجزائر من قيودها الاستعمارية وبقايا الإقطاع، أما الميثاق الوطني فقد أكد رفضه للنهج الرأسمالي للتنمية لأنها تعتبر العمال كمجرد سلعة خاضعة لقانون السوق، وأنها كثيرة التعرض للأزمات كالكساد في الانتاج، وهي مظهر من مظاهر الامبريالية، ورغم أنها تعرف ما يسمى بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، إلا أن هذا الأمر يعتبر في نظر محرري هذا الميثاق تزييفا لمفهوم العقلانية، لعدم وجود المساواة الاجتماعية، فكان البديل الوحيد هو النهج الاشتراكي الذي يطبق عن طريق تأميم وسائل الانتاج والتسيير الذاتي، ولهذا حدد هذا الميثاق الأدوار الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة في مرحلة الانتقال إلى النهج الاشتراكي وهي:

- تقوية التجارب الاشتراكية التي هي في طريق الانجاز، كتوحيد نمط الانتاج.
- تدخل الدولة في القطاع الخاص قصد تنشيط التأميمات، إلى جانب تحديد العلاقات التي على الدولة إقامتها مع رؤوس الأموال الأجنبية.
- التمهيد والتحضير لتطبيق التسيير الذاتي انطلاقا من نظام التعاونيات في القطاع الزراعي، أما القطاع الصناعي فيتم هذا التنظيم أولا عن طريق تحول القطاع الصناعي الخاص (التأميم) وإنشاء الصناعة العمومية.

وقد جاءت الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية للبلاد على النحو التالي:

- إقامة إصلاح زراعي لصالح جمهور الفلاحين الصغار، وذلك بتنظيم القطاع الزراعي غير المسير ذاتيا في شكل تعاونيات إلى أن تتحقق الظروف الموضوعية لتحويله إلى مزارع مسيرة ذاتيا، وهذا هو النموذج الذي يجب أن يسود القطاع الزراعي على المدى الطويل.
- تستوجب تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا وليس فقط التوجيه والتحويل التدريجي للقطاع الصناعي الخاص، بل إنشاء مؤسسات صناعية جديدة مملوكة للدولة، حيث تم تحديد المعايير التي تحكم هذه المؤسسات كالتالي:

- إنشاء مناصب شغل جديدة بما تسمح به مردودية هذه المؤسسات.
- تمويل الاستهلاك المحلي.

- إنشاء مركبات من شأنها إرساء قواعد الصناعة الثقيلة في الجزائر، و تحقيق هذه المركبات يستوجب البحث عن أسواق واسعة لتأمين مردودية هذه المشاريع وهو ما يستوجب إبقاء مراعاة أبعاد جغرافية تتجاوز المجال الوطني، حيث تكون هناك إمكانية للتكامل دون أن يؤثر ذلك على الاختيارات الاشتراكية للبلاد.

- في المجال المالي و التجارة كانت التوجهات كالتالي:

- تأميم المؤسسات المالية للقطاع الخاص، و في انتظار ذلك على الدولة إنشاء المؤسسات الضرورية لتوفير الخدمة اللازمة للقطاع العام.
- بالنسبة للتجارة، يعتبر تنويع الصادرات والتجارة الخارجية من الأهداف القريبة المدى، بينما يتم تأميم التجارة الخارجية على مدى أطول، و في انتظار تحقيق ذلك كليا يجب على القطاع الاشتراكي أن يقوم على عمليات التصدير والاستيراد التي تخص نشاطه.

---

الأستاذ أحمد نصير

## المحاضرة الرابعة : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط

عملت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال على محاولة بسط نفوذها على الإقتصاد التابع تبعية شبه مطلقة لفرنسا، وسعت بذلك السلطة الحاكمة آنذاك بفك الارتباط مع الإقتصاد الفرنسي، ورسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965 إلى غاية سنة 1980 تركز أساساً على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي.

**1- الأسس النظرية للنموذج التنموي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط:**

لقد إختارت دول العالم الثالث نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها وبين دول العالم المتقدم، ويمكننا تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع، ففي دول أمريكا اللاتينية على نموذج إحلال الوردات من أجل تقليص حجم إستيراد المواد المصنعة وإنتاجها محلياً، نجد أن دول جنوب شرق أسيا إعتمدت على النموذج الموجه نحو التصدير من خلال إنفتاحها الكلي على السوق الدولية، والاستثمار الأجنبي، أما النموذج الذي إعتمدته بقية دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية، والتي تتميز أيضاً أن لها أثارا فاعلة ومحرضة، ويمثل الجدول التالي توزيع الاستثمارات الحكومية على أهم القطاعات خلال الفترة1967-1977:

**الجدول: يمثل توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977**

| | 1969-1967 | | 1973-1970 | | 1977-1974 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مليارد.جزائري | % | مليارد. جزائري | % | مليارد .جزائري | % |
| الزراعة | 90.1 | 7.2 | 35.4 | 12 | 9.8 | 3.7 |
| الصناعة | 90.4 | 4.53 | 80.2 | 3.57 | 1.74 | 1.61 |
| قطاعات اخرى | 37.2 | 8.25 | 15.11 | 7.3 | 2.38 | 6.31 |
| المجموع | 17.9 | 100 | 30.36 | 100 | 2.121 | 100 |

**source:**Achene Ammarouche,**liberalization économique et problèmes de la transition en Algerie**,thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, France,2004,p:137.

يوضح لنا هذا الجدول توجه السلطات الحكومية في تنفيذ برامج التصنيع، حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي نسبة 50% *من حجم الاستثمارات الحكومية الكلية، حيث وصلت إلى3.57% خلال* الفترة 1970-1973، وتجاوزت 61% خلال الفترة 1974-1977، وفي نفس الوقت نلاحظ أن القطاع الزراعي هو الذي دفع ثمن التغيرات، حيث انخفضت حصته من 20% خلال الفترة 1967-1969 إلى 3.7% خلال الفترة 1974-1977، ولقد هدفت إستراتيجية التصنيع إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الإقتصادية، وذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلية، ولقد أبقت

الجزائر على إنفتاحها نحو الخارج فيما يتعلق بإستيراد التكنولوجيا والتخصص في تصدير المحروقات، ولقد عرفت إستراتيجية التصنيع عدة صعوبات تمثلت أساساً في أن الجهاز الإنتاجي لم يكن يشتغل بكامل طاقته الإنتاجية، ومن جهة ثانية نقص الإطارات والكفاءات التي يمكنها إدارة العملية الإنتاجية بكل فعالية مما إضطر بالحكومة إلى الإستعانة بالخيرات الأجنبية، ولعل السمة المميزة خلال هذه الفترة هي إتباع مخططات تنموية طويلة الأجل.

**2- المخططات التنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1979:**

إمتازت الفترة 1967-1979 بكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول، والمخطط الرباعي الثاني.

**2-1- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:** يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الآجال، وقد انصبّ موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا ما يدعى الاستثمارات الباقي انجازها (10.52 مليار دج) ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات:

- ✓ الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة بـ 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.
- ✓ الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات ...الخ) 0.36 مليار دج.
- ✓ الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة (كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج موزعة على التقنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

والشكل التالي يبين التوزيع النسبي لاستثمارت المخطط الثلاثي حسب القطاعات للفترة 1967-1969

**الشكل: يمثل التوزيع النسبي لاستثمارات المخطط الثلاثي حسب القطاعات للفترة 1967-1969**

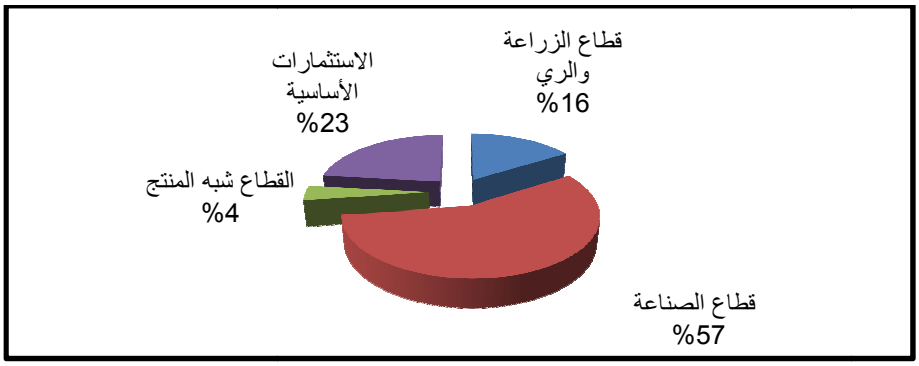

يتضح من الشكل أعلاه أن قطاع الصناعة يساهم بنسبة 57% من مجموع الاستثمارات، وذلك راجع إلى إهتمام السلطة الحكومية بهذا القطاع للنهوض بالإقتصاد الوطني سواءً كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، يليها قطاع الاستثمارات الأساسية( القطاع الغير المنتج) مثل: التربية والتكوين، السكن...إلخ، الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت بـ23% من مجموع الاستثمارات، ثم قطاع الزراعة والري بنسبة 16% من مجموع الاستثمارات، أما قطاع شبه المنتج ( السياحة ، النقل ....إلخ) فقد إحتل المرتبة الأخيرة ضمن هذا المخطط الثلاثي بنسبة ضعيفة قدرت بـ4% من مجموع الاستثمارات.

**2-2- المخطط الرباعي الأول1970-1973**: تبنت السلطات الجزائرية في هذه الحقبة إسترتيجية النمو الغير متوازن، وهي لاتعني نمو جميع القطاعات في وقت واحد، وإنما النمو بزيادة قطاع واحد هو المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى، ولقد لعبت الصناعة القاعدية( صناعة وسائل الإنتاج) دور القطاع الرائد في إستراتيجية النمو غير المتوازن، فأستحوذ القطاع الصناعي على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري وصل إلى 17.79% من حجم الإنفاق الاستثماري الإجمالي خلال المخطط الرباعي الأول يليه قطاع المحروقات بنسبة 14.85%.

**الشكل : *يمثل إستثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973 (الوحدة: مليار دج)***

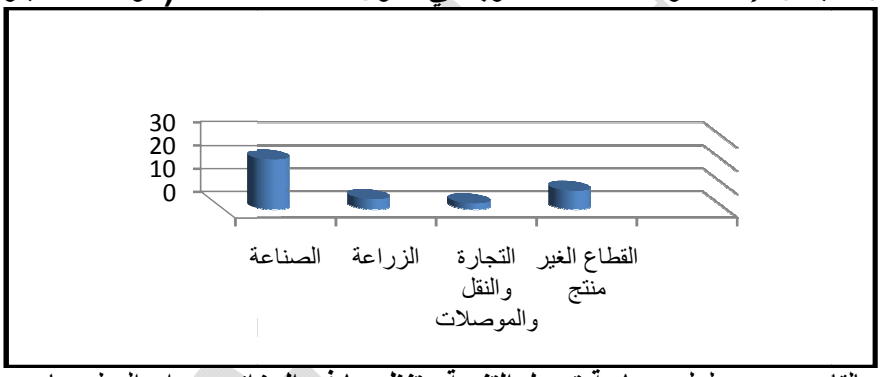


**المصدر :** محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،1991،ص:198.

والملاحظ من خلال هذا الشكل أن المخطط الرباعي الأول خص الصناعة بالأولوية، حيث حظيت بحصة الأسد بهد دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، و حققت الاستثمارات الفعلية بالنسبة للقطاع مبلغ يقدر بـ21.44 مليار دج، يليه القطاع الغير المنتج بمبلغ يقدر بـ7.92 مليار دج ،أما القطاع الزراعي فقد قدرت إستثمارته الفعلية مبلغ بـ4.35 مليار دج، وفي المرتبة الأخيرة قطاع التجارة والنقل والموصلات بمبلغ يقدر بـ 2.6 مليار دج.

**2-3- المخطط الرباعي الثاني1974-1977**: ضمن نفس الإسترتيجية المعلن عنها في المخطط الرباعي الأول، واصلت الحكومة الجزائرية تطبيق سياستها الاقتصادية الكلية، بحجم إستثمار كبير وصلت قيمته إلى 50% من الإنتاج الوطني الخام، وهي نسبة تعد الأكبر في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

ويعود الفضل في ذلك لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الاستثماري لقطاع المحروقات بنسبة 17.82% يليه قطاع الصناعة القاعدية بـ16.91%.

وما يمكن ملاحظته أيضاً في مرحلة السبعينات هو تجاهل دور القطاع الخاص في إحداث التنمية حيث سعت الدولة لإحكام قبضتها على الإقتصاد من خلال توسيع القطاع العمومي والسيطرة عليه، حيث إنتقلت حصة هذا القطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 34.07%(سنة 1969) إلى 65.42%(سنة 1978) هذا من جهة، ومن جهة ثانية ثبات كل من أسعار الفائدة وإستقرار مستويات الأسعار لأن الدولة تقوم بعملية تدعيم الأسعار.

بعد فترة الإنقطاع عن عملية التخطيط لسنتين، عادت السلطات الجزائرية إلى الأخذ بالتخطيط الإقتصادي ووضعت خلال مرحلة الثمانينات مخططين خماسين يمتازان عن سابقيها بالإعتمادات المالية الكبيرة.

**الجدول : يمثل *إستثمارات المخطط الرباعي الثاني 1974-1977*** **(الوحدة: مليار دينار جزائري)**

| القطاعات | الاعتماد المالي | الاستثمارات الفعلية |
|---|---|---|
| الصناعة | 48.00 | 74.15 |
| الزراعة والري | 16.72 | 8.91 |
| البناء والأشغال العمومية | 2.73 | 3.45 |
| القطاع شبه المنتج | 0.50 | 10.22 |
| الهياكل الأساسية | 32.27 | 24.50 |

***المصدر:*** ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **الحصيلة العشرية(1967-1978)**، الجزائر، ماي 1980، ص:07.

والملاحظ أن هذا المخطط يعتبر أكثر نضجاً وتقدماً مقارنة بالمخططات السابقة، بسبب شمولية التخطيط بمشاركة السلطات المركزية والمحلية، أما بخصوص مراقبة البرامج الإستثمارية فالعبء الأكبر تحملته وزارة المالية، لأنها هي التي توزع قيمة الاستثمارات السنوية في المخطط مع ترك القرار النهائي لوزارة التخطيط ممثلة في المجلس الوطني للتخطيط لإقرار أو تعديل هذا التوزيع.

ولقد خصصت الدولة مبلغاً إستثماريا قدره 110.22 مليار دج موزعة حسب الأولوية، فالاستثمارات الصناعية خصص لها مبلغ 48 مليار دج كترخيص مالي، ويرجع هذا الإهتمام بالقطاع الصناعي إلى الأولوية التي منحتها الدولة لسياسة التصنيع التي بدأت مع تطبيق المخطط الثلاثي، وإستثمارات الهياكل الأساسية بقيمة 32.27 ملياردج، وقطاع الزراعة والري بقيمة 16.72 مليار دج كترخيص مالي لمواجهة تكاليف إستثمارية إجمالية قدرها 31.6 مليار دج، والهدف من وراء الإهتمام بالزراعة يكمن في تطوير أسلوب الإنتاج الزراعي الذي يشكل جزءاً من القطاع المنتج مباشرة الذي يعتبر القاعدة المادية لتطوير المجتمع.

أما فيما يخص الاستثمارات شبه الإنتاجية( سياحة، نقل ، موصلات...إلخ) بقيمة 10.50 مليار دج، وهذه الاستثمارات تمثل عملية إسنادية لقطاع الإنتاج المباشرة، وإستثمارات وحدات إنجاز البناء والأشغال العمومية بقيمة 2.73 مليار دج.

والملاحظ من خلال هذا المخطط وبالرغم من الاستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي لم ينجز يقدر بـ 190.17 مليار دج من مجموع الاستثمارات المسجلة في المخطط الرباعي الثاني والبالغة 311.30 مليار دج، أي بنسبة 61% بقية بدون إنجاز وهذا ما أستدعى تخصيص مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني مدتها سنة من 1978 إلى سنة 1979 لإنجاز ماتبقى.

وشكلت برامج الاستثمارات المسجلة أوالتي أعيد مراجعتها ماقيمته 95.63 مليار دج، وكانت قيمة الاستثمارات الفعلية في نهاية سنة 1978 هي 52.65 مليار دج و54.78 مليار دج في نهاية سنة 1979.

---

الأستاذ أحمد نصير